الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

ج03-12/19(10/23)/01-ج س(11723)

اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية

الاجتماع الثاني العاشر

(2023/10/5-3)

مشروع جدول الأعمال

الاجتماع الثاني العاشر
للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية

(2023/10/5-3)

—

مشروع جدول الأعمال

البند	الموضوع	الصفحة
–	**رئاسة الاجتماع**	
البند الأول	**تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**	**4-6**
البند الثاني	**استكمال مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية.**	**7-9**
البند الثالث	**ما يستجد من أعمال.**	**10**
البند الرابع	**موعد ومكان عقد الاجتماع القادم للجنة.**	**11**
المرفقات		
مرفق (1)	مقترح المملكة المغربية بشأن إعادة صياغة المادة (3) من الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية المتعلقة بتراكم المنشأ.	**5**
مرفق (2)	**تقرير الأمانة العامة بشأن ورشة** عمل حول تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**5**
مرفق (3)	مقترح جمهورية مصر العربية حول تعديل بعض الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**9**
مرفق (4)	مذكرة شئون الجمارك بمملكة البحرين بشأن ملاحظاتها حول الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية.	**9**

رئاسة الاجتماع

يتم إتباع نظام الانتخاب لتولي رئاسة الاجتماعات الخاصة باللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وعلى هذا الأساس تم انتخاب المستشار/ عبد العزيز بن عبد المحسن المغيرة، رئيس الفريق التفاوضي الفني السعودي لقواعد المنشأ – هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية لرئاسة اجتماع اللجنة في اجتماعها الحادي عشر.

والمطلوب انتخاب رئاسة الاجتماع

[الأمر معروض على اجتماعكم الموقر لاتخاذ ما ترونه مناسبا]

البند الأول

مذكرة الأمانة العامة
بشأن
تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

{عرض الموضوع}

- **أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (104) القرار رقم (2234) بتاريخ 2019/9/5، والتي نصت الفقرة الثانية منه البند (ج) المعنون بـ قواعد المنشأ العربية على: "استمرار اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية كلجنة دائمة تعقد بشكل دوري من أجل تحقيق عدة أهداف من ضمنها:**

  - **وضع نظام لتطبيق مبدأ تراكم المنشأ بين الدول العربية.**

- **بالإشارة إلى** التوصية الصادرة عن **الاجتماع العاشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 23-25 يناير 2023، حيث نصت على:** ***الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأهم الفرص التصديرية لديها خاصة من السلع الوسيطة والمواد الخام تمهيدا لبناء قاعدة بيانات لتعميمها على الدول الأعضاء.***

- **بالإشارة إلى توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية والذي عقد يومي 28-30 مايو/أيار 2023، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث أوصى بـ** ***"الطلب من الدول العربية الأعضاء موافاة الأمانة العامة بمقترحها بشأن المادة (3) المعنونة بـ "تراكم المنشأ"، في موعد أقصاه 1 أغسطس/ آب 2023 لإدراجها في جدول أعمال الاجتماع القادم ومن ثم إقرارها بشكل نهائي من قبل اللجنة".***

- **بالإشارة إلى توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية والذي عقد يومي 28-30 مايو/أيار 2023، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث أوصى بـ *"دعوة الدول الأعضاء للمشاركة في ورشة العمل حول تفعيل مبدأ تراكم المنشأ وآلية إصدار شهادة المنشأ إلكترونيا والمقرر عقدها يومي 18-19 يوليو/ تموز 2023، بمقر اتحاد الغرف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت".***

{الإجراءات المتخذة}

- **تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2023، والتي تضمنت مقترح المملكة المغربية بشأن إعادة صياغة المادة (3) من الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية المتعلقة بـ "تراكم المنشأ". (مرفق: 1)**
- **قامت الأمانة العامة بتعميم مقترح المملكة المغربية بشأن إعادة صياغة المادة (3) من الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية المتعلقة بـ "تراكم المنشأ، على الدول العربية الأعضاء بموجب مذكرتها رقم 7/2/5/1377/23 بتاريخ 2 أغسطس/أب 2023.**
- **تلقت الأمانة العامة ردود من خمس دول وهم: "المملكة الأردنية الهاشمية – جمهورية العراق – دولة قطر – دولة الكويت – المملكة المغربية، بشأن أهم الفرص التصديرية لديها خاصة من السلع الوسيطة والمواد الخام تمهيدا لبناء قاعدة بيانات لتعميمها على الدول الأعضاء.**

- **عقدت الأمانة العامة ورشة عمل حول تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الفرص والتحديات"، بالتعاون والتنسيق مع اتحاد الغرف العربية بتاريخ 18 يوليو/تموز 2023، بمقر اتحاد الغرف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت. (مرفق: 2)**

{المطلوب}

- **النظر في مقترح المملكة المغربية بشأن إعادة صياغة المادة (3) من الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية المتعلقة بـ "تراكم المنشأ".**

- **استكمال مناقشة تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول.**

- **الطلب من الدول العربية الأعضاء التي لم تواف الأمانة العامة بأهم الفرص التصديرية لديها خاصة من السلع الوسيطة والمواد الخام، موافاتها بها حتى يتسنى للأمانة العامة بناء قاعدة بيانات دقيقة لتعميمها على الدول العربية الأعضاء لتعظيم الاستفادة، ويشترط أن تكون بصيغة Excel أو Word.**

[الأمر معروض على اجتماعكم الموقر لاتخاذ ما ترونه مناسبا]

البند الثاني

مذكرة الأمانة العامة
بشأن
استكمال مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية

{عرض الموضوع}

- **أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 – د.ع 56 بتاريخ 1995/9/13، إنشاء لجنة فنية لقواعد المنشأ من ذوي الاختصاص في الدول العربية، ومن ضمنها اختصاصاتها أن تتولى اللجنة إعداد أحكام عامة للفترة الانتقالية التي تسبق إعداد قواعد المنشأ وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لإقرارها، وقد قامت اللجنة بالعمل على إعداد هذه الأحكام خلال اجتماعاتها، إلى أن تم الانتهاء منها وإقرارها خلال الاجتماع (13) للجنة الفنية لقواعد المنشأ والذي عقد خلال الفترة 26-2007/8/30، ومن ثم تم رفعها للمجلس الموقر حيث أصدر القرار رقم 2/1707 د.ع 80 2007/9/6، باعتماد الأحكام العامة وقواعد المنشأ التفصيلية لفصول وبنود السلع العربية المتفق عليها بشكل نهائي.**
- **بناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق.2234 د. ع 104 – بتاريخ 2019/9/5) والتي تنص الفقرة الثانية المعنونة بـــ "قواعد المنشأ التفصيلية العربية" البند (ج) على:** *"استمرار اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية كلجنة دائمة تعقد بشكل دوري من أجل تحقيق عدة أهداف منها":*
  - ***مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية لكي تتواكب مع التطورات الدولية، واقتراح التعديلات اللازمة بشأنها.***
- **بالإشارة إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2289 بتاريخ 2021/2/4، ورقم 2346 بتاريخ 2022/9/1، ورقم 2366 بتاريخ 2023/2/9، والتي تنص الفقرة المعنونة بـــ "قواعد المنشأ العربية" على:** *"الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قُدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسرعة الانتهاء منها".*
-

- **قامت الأمانة العامة بإعداد مقترح لتعديل الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، وتم تقديمه خلال الاجتماع الأول للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ الذي عقد خلال الفترة 14-16 يناير 2020، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.**

- **تم مناقشة ملاحظات ومرئيات المملكة العربية السعودية التي وافت بها الأمانة العامة خلال فعاليات الاجتماع السادس للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وتم اخذ بعضها بعين الاعتبار خلال المناقشات.**

- **تم إجراء تعديلات على مواد الأحكام العامة من المادة (1) إلى المادة (13) خلال الاجتماع الثامن للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وقد تم تعميم نسخة من الأحكام العامة التي تم عليها التعديل مع التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثامن للجنة عبر البريد الإلكتروني للسادة نقاط اتصال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعضاء اللجنة الموقرة بتاريخ 2022/3/6.**

- **تم إجراء تعديلات على مواد الأحكام العامة من المادة (15) إلى المادة (37) خلال الاجتماع التاسع للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية الذي عقد خلال الفترة 16-18 أغسطس 2022، وقد تم تعميم نسخة من الأحكام العامة التي تم عليها التعديل مع التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع التاسع للجنة عبر البريد الإلكتروني للسادة نقاط اتصال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعضاء اللجنة الموقرة بتاريخ 2022/8/18.**

- **بالإشارة إلى توصيات الاجتماع العاشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 23-25 يناير 2023، حيث نصت على:**

"الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بمرئياتها حول الفقرة (3) من المادة (15) الخاصة بدلالة المنشأ لمناقشاتها خلال الاجتماع القادم للجنة".

- **بالإشارة إلى توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 28-30 مايو 2023، حيث نصت على:** *"الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومقترحتها النهائية حول تعديل الأحكام العامة في موعد أقصاه 1 أغسطس/أب 2023، لإدراجها من قبل الأمانة العامة في جدول أعمال الاجتماع القادم".*

{الإجراءات المتخذة}

- **تلقت الأمانة العامة مذكرة وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية رقم 3989+م بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2023، بشأن مقترح جمهورية مصر العربية حول تعديل بعض الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (مرفق:3)**

- **قامت الأمانة العامة بتعميم مقترح جمهورية مصر العربية حول تعديل بعض الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية على الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الدول العربية الأعضاء بموجب مذكرتها 7/2/5/1377/23 رقم بتاريخ 2 أغسطس/أب 2023.**
- **تلقت الأمانة العامة مذكرة شئون الجمارك بمملكة البحرين رقم رج/150/23/48/2 بتاريخ 16 أغسطس/أب 2023، بشأن ملاحظاتها حول الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، حيث أفادت أن ليس لديها أي ملاحظات حول الأحكام العامة. (مرفق: 4)**

{المطلوب}

- **الطلب من أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية مناقشة المواد المتبقية من الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في ضوء مرئيات وملاحظات الدول.**

[الأمر معروض على اجتماعكم الموقر لاتخاذ ما ترونه مناسبا]

البند الثالث

ما يستجد من أعمال

البند الرابع

موعد ومكان عقد الاجتماع القادم